Distribution: Limited GC 27/INF.2 19 January 2004
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة السابعة والعشرون

روما، 18–19 فبراير/شباط 2004

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:

التقرير المرحلي لعام 2003

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:

التقرير المرحلي لعام 2003

1 - الهدف من الوثيقة الحالية تزويد مجلس المحافظين بمعلومات محدثة حول تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المتصلة بالديون في العام 2003. كذلك فهي تشتمل على تقرير مرحلي حول مشاركة الصندوق في هذه المبادرة كما صادق عليها المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2003 (الوثيقة EB 2003/80/R.18/Rev.1).

ألف – تقرير مرحلي عن تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لعام 2003

التكاليف المقدرة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

2 - قدرت التكاليف الإجمالية للمبادرة لتخفيف ديون 34 بلداً فقيراً مثقلاً بالديون بنحو 39.4 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية لعام 2002 مقارنة بمبلغ 37.3 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية لعام 2001. ويتعلق مبلغ 33.3 مليار دولار أمريكي بالبلدان السبعة والعشرين التي بلغت نقطة اتخاذ القرار. وتتوزع هذه التكاليف بالتساوي على الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف وهي تمثل بالقيمة الاسمية تخفيضاً لخدمة الدين قدره 51.1 مليار دولار أمريكي مع الزمن. ولا تشمل هذه التقديرات أنغولا وكينيا وفييت نام واليمن التي يعتقد أن نسب ديونها هي دون العتبات التي تحددها المبادرة.

3 - ولا يشمل هذا التقدير التكاليف المقدرة للاو وليبيريا والصومال والسودان بسبب مشاكل تتعلق بالبيانات، وفي بعض الحالات بسبب تراكم المتأخرات. وتفيد الحسابات الأولية أن إدراج هذه البلدان سيزيد تكاليف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنسبة أكثر من 25% أي ترفعها من 10.6 مليار دولار أمريكي إلى 50 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية لعام 2002. وتتركز معظم هذه التكاليف في السودان. ويمكن أن ترتفع تكاليف مبادرة تخفيف الديون بنحو 729 مليون دولار أمريكي أخرى بسبب التخفيف الإضافي عند نقطة الإنجاز. إذ يجوز، بموجب المبادرة المعززة، وفي حالات استثنائية، النظر في تقديم إعفاء إضافي عند نقطة الإنجاز يتجاوز القدر الملتزم به عند نقطة اتخاذ القرار. وتقرر الأهلية للحصول على تخفيف إضافي عند نقطة الإنجاز على أساس كل حالة بمفردها، ويجوز تطبيقها في الحالات التي تحدث فيها العوامل الخارجية تغييرات سلبية أساسية في الظروف الاقتصادية للبلد. وتفيد التقديرات الحالية أن سبعاً من بلدان الفترة الانتقالية وعددها 19 ستفوق ديونها عند نقطة الإنجاز عتبات مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

بلدان نقطة اتخاذ القرار والبلدان التي تسير باتجاه نقطة الإنجاز

4 - **البلدان التي تمت الموافقة عليها.** بلغت جمهورية الكونغو الديمقراطية نقطة اتخاذ القرار في يونيو/حزيران 2003، فوصل عدد بلدان نقطة اتخاذ القرار بذلك إلى 27 (انظر الجدول 1).

الجدول 1: 42 بلداً فقيراً مثقلاً بالديون

27 بلداً بلغت نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة المعززة	11 بلداً لم تبلغ نقطة اتخاذ القرار	4 بلدان يمكن أن تتحمل الديون
الكاميرون، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية (تتمتع بتخفيف مؤقت للديون من الصندوق)، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا – بيساو (تتمتع بتخفيف مؤقت للديون من الصندوق)، غيانا، هندوراس، مدغشقر، ملاوي، نيكاراغوا، النيجر، رواندا، السنغال، ساوتومي وبرينشيبي، سيراليون (تتمتع بتخفيف مؤقت للديون من الصندوق)، زامبيا ***8 بلدان عند نقطة الإنجاز*** بنين، بوليفيا، بوركينا فاصو، مالي، موريتانيا، موزامبيق، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا، *وغيانا بموجب المبادرة الأصلية*	بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، لاو، ليبيريا، ميانمار (لا تتوافر معلومات من الصندوق)، الصومال، السودان، توغو	أنغولا، كينيا، فييت نام، اليمن

5 - بلغت كل من بنين ومالي **نقطة الإنجاز** منذ أواخر عام 2002. ويتبين من الجدول 1 أن ثمانية بلدان بلغت نقطة إنجازها بموجب المبادرة المعززة إضافة إلى غيانا التي بلغت نقطة الإنجاز بموجب المبادرة الأصلية. ومن المحتمل أن تصل كل من إثيوبيا وغيانا ونيكاراغوا والنيجر ورواندا والسنغال إلى نقاط إنجازها بنهاية عام 2003 أو في أوائل عام 2004.

6 - يتم تخفيف الديون بموجب المبادرة المعززة على أساس لا يمكن الرجوع عنه عند نقطة الإنجاز بعد التأكد من استكمال تدابير في ثلاثة مجالات عريضة هي: المحافظة على الاستقرار في المجال الاقتصادي الكلي، وتنفيذ استراتيجية للحد من الفقر يتم وضعها من خلال عملية تشاركية عريضة؛ وتنفيذ إصلاحات اجتماعية وهيكلية. ويعزى التأخر في بلوغ نقطة الإنجاز إلى التحديات المتمثلة في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وفي وضع استراتيجيات للحد من الفقر وتنفيذها. وقد لجأت معظم البلدان التي تواجه هذه التحديات إلى اعتماد التغييرات الضرورية في السياسات أو أنها تبذل جهوداً من أجل القيام بذلك. فإعداد استراتيجيات للحد من الفقر قائمة كلياً على أساس المشاركة يستغرق أكثر مما هو متوقع، ومع ذلك استطاع 15 بلداً من أصل 19 بلداً في المرحلة الانتقالية استكمال هذه الاستراتيجية ولم يعد يحول دون بلوغها نقطة الإنجاز عام 2004 سوى شرط التنفيذ المرضي لمدة سنة. وقد أنجز تقدم جيد في تلبية الاشتراطات الاجتماعية والهيكلية. ومع أن هذه الاشتراطات ليست السبب المباشر للتأخر حتى الآن، إلا أن بوسعها أن تؤدي إلى التأخير في بعض البلدان مستقبلاً. وقد استغرقت عملية الوصول إلى نقطة الإنجاز أكثر مما كان متوقعاً، وما زالت صعوبات بلوغ نقطة اتخاذ القرار قائمة، ومع ذلك فإنه يجري التمسك بالمعايير المعمول بها لتقييم أداء السياسات ضماناً لتحقيق أهداف المبادرة.

7 - **أثر مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.** من المتوقع أن يتراجع **مجموع ديون** الـ 27 بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقاط اتخاذ القرار الخاصة بها من 77 مليار دولار أمريكي إلى 26 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية لعام 2002 بعد توفير المساعدة التقليدية لتخفيف الديون بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتخفيف الثنائي الإضافي الملتزم به من جانب عدة جهات دائنة. وقد بلغ متوسط نسبة تخفيض

مجموع الديون في البلدان الثمانية التي بلغت نقاط إنجازها أكثر من 60% في عام 2002 من صافي القيمة الحالية. ومن المتوقع أن يتراجع المتوسط المرجح **لنسبة الدين إلى الصادرات** بصافي القيمة الحالية لبلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين من نحو 300% قبل التخفيف عند نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة الأصلية إلى 128% بحلول عام 2005 عندما يتوقع أن تبلغ معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نقاط إنجازها. أما المتوسط المرجح **لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي** بصافي القيمة الحالية فينتظر أن ينخفض من 60% قبل التخفيف عند نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة إلى 30% عام 2005. وتعتبر هذه المستويات المتوقعة قريبة من المستويات الخاصة ببلدان الدخل المنخفض. ومن المتوقع أن يؤدي تخفيف الديون بموجب المبادرة إلى تراجع كبير في **نسبة خدمة الدين إلى الصادرات** لدى معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار. وكان متوسط نسبة خدمة الدين إلى الصادرات قد تراجع في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول عام 2001 إلى ما دون النسبة المقابلة لدى بلدان الدخل المنخفض الأخرى. وتراجعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات لبلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين من 15.7% وسطياً عامي 1998 و1999 إلى 9.9% عام 2002. وغالباً ما تبدأ خدمة الدين بالهبوط الشديد قبل نقطة الإنجاز بسبب توفير التخفيف المؤقت للديون باستثناء البلدان التي لديها متأخرات كجمهورية الكونغو الديمقراطية التي ترتفع فيها نسب خدمة الدين ارتفاعاً شديداً بعد بلوغ نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة المعززة. ويعود هذا الارتفاع في جزء منه إلى استئناف مدفوعات خدمة الدين بعد عملية تسوية المتأخرات. فجمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن تقوم بخدمة معظم ديونها في الفترة السابقة. وقد بلغت **المصروفات على الحد من الفقر** في بلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين أربعة أضعاف مدفوعات خدمة الدين تقريباً عام 2002. ويتوقع أن تقل خدمة الدين السنوية لهذه البلدان للفترة 2001–2005 بنسبة 30% عما كانت عليه عامي 1998–1999، محققة بذلك وفراً سنوياً في خدمة الدين قدره مليار دولار أمريكي. أما المصروفات على الحد من الفقر فقد ارتفعت من نحو 6.1 مليار دولار أمريكي عام 1999 إلى 8.4 مليار دولار أمريكي عام 2002، ويتوقع لها أن ترتفع إلى 11.9 مليار دولار أمريكي في عام 2005. وتعكف سلطات هذه البلدان حالياً على إنشاء نظم لإدارة الإنفاق العام تضمن كفاءة المصروفات على الحد من الفقر.

8 – من المبادئ الأساسية لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أثبتتها الوقائع أن **تخفيف الديون ينبغي أن يكون إضافة لأشكال المساعدة التمويلية الخارجية.** فقد ازدادت التدفقات الإجمالية والصافية خلال الفترة 1997–2002 لكل بلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين. فعلى الصعيد الإجمالي، ازدادت التدفقات الرسمية من نحو 8 مليار دولار أمريكي عام 1997 إلى نحو 12 مليار دولار أمريكي عام 2002، علماً بأن نصف الزيادة كان بسبب تخفيف الديون بموجب المبادرة. ومع العمل بالمبادرة المعززة طرأت أيضاً زيادة كبيرة على تدفقات الموارد الصافية (أي الفرق بين إجمالي تدفق الموارد ومدفوعات خدمة الدين). وجدير بالذكر، أن تدفقات التمويل الخارجي الرسمي إلى بلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين قد تراجعت مع ذلك تراجعاً كبيراً في منتصف التسعينات (كما حدث في بلدان الدخل المنخفض الأخرى). والزيادة التي طرأت على هذه التدفقات مؤخراً إنما تعيد التمويل الخارجي إلى المستويات التي كانت سائدة في أوائل التسعينات. ثم إن الزيادة الكلية في تدفق الموارد تحجب الاختلافات القائمة بين البلدان والدور العام الذي يلعبه أداء البرامج والسياسات في جذب الموارد الرسمية. وقد ارتفع معدل تدفقات التمويل الخارجي في الفترة 2000–2002 بالنسبة لمعظم بلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين مقارنة بمعدلات فترة 1997–1999، وإن لم يحدث ذلك في ثمان من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فقد تعرضت خمسة منها (غينيا – بيساو وملاوي ونيكاراغوا وساوتومي وبرينشيبي والسنغال) لانقطاعات ممتدة في برامجها المدعومة من مرفق النمو والحد من الفقر

مما أثَّر على تدفق المساعدات. وعانى بلدان آخران (مالي وموريتانيا) من تأخر صرف المنح أو القروض. وتمتعت رواندا بتدفقات عالية جداً في أواخر التسعينات وإن تراجعت بعض الشيء في السنوات اللاحقة.

البلدان المتبقية

9 - إن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مبادرة مفتوحة أمام كل البلدان المؤهلة التي لديها سجل أداء يوصلها إلى نقطة اتخاذ القرار بنهاية عام 2004 عندما يبدأ سريان بند الغروب، وهو البند الذي انبثق من خطة عمل عام 1996، التي وضعت حداً زمنياً من أجل الحيلولة دون تحول المبادرة إلى مرفق دائم وتشجيع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على اعتماد برامج تكييف قابلة للدعم من جانب صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية اللذين وافق مجلساهما التنفيذيان لاحقاً على التمديد لمدة سنتين في كل من عام 1998 و2000 و2002. وتستطيع بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تبدأ سجلاً لأداء السياسات قبل أن يبدأ سريان بند الغروب بنهاية عام 2004، كيما تصل إلى نقطة اتخاذ القرار الخاصة بها.

10 - وفي حالة جمهورية الكونغو، يمكن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يعدا وثيقة أولية في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قبل نهاية عام 2003، ما لم تقع مضاعفات غير متوقعة. أما عملية تسوية المتأخرات المستحقة وهي عملية بالغة الأهمية (وشرط للحصول على موافقة مرفق النمو والحد من الفقر في ربيع 2004 ولبلوغ نقطة اتخاذ القرار في سبتمبر/أيلول 2004) فهي قيد التنفيذ. وقد عقد اجتماع مخصص (باستضافة صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط وبرئاسة البنك الدولي) في فيينا، النمسا، في أكتوبر/تشرين الأول 2003، تمهيداً لاجتماع قادم للمجموعة الاستشارية.

11 - تشكل النزاعات الأهلية عاملاً حاسماً في معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تصل إلى نقاط اتخاذ القرار الخاصة بها حتى الآن. فقد حدَّ استمرار النزاعات الأهلية أو اضطراب عملية الخروج من أوضاع ما بعد النزاعات من فعالية تنفيذ السياسات وبناء المؤسسات. فالكوت ديفوار لم تبلغ نقطة اتخاذ القرار الخاصة بها في سبتمبر/أيلول 2002 كما كان متوقعا، بسبب النزاعات الأهلية التي نشبت في سبتمبر/أيلول 2002 واستمرت في عام 2003. وتعذر استكمال التقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب اندلاع النزاعات الأهلية مجدداً. ومن المعيقات الأساسية التي حالت دون الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار في بلدان أخرى، انعدام التوافق السياسي بشأن بعض القضايا الهامة كتقاسم الإيرادات (كما في جزر القمر) أو عدم تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية فعالة. وهناك عائق محتمل آخر هو تسوية مدفوعات المتأخرات الخارجية الممتدة، بما فيها المتأخرات المستحقة للجهات الدائنة متعددة الأطراف. ويتطلب حل مشكلة المتأخرات المستحقة تكثيف الجهود الدولية في عدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مثل ليبيريا والصومال والسودان. ويبدو أن جهوداً من هذا القبيل قد بدأت في السودان. وقد عقد في فبراير/شباط 2003 اجتماع (نظمه الصندوق ورأسه البنك الدولي) لاستعراض ترتيبات تسوية المتأخرات في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أقر فيه ممثلو مصارف التنمية المتعددة الأطراف المشارِكة في المبادرة مبدأ توفير توريدات صافية إيجابية أو على الأقل غير سلبية من الموارد إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عمليات تسوية المتأخرات التي تتم في إطار المبادرة. ووافقوا أيضاً على تعزيز عملية التشاور والتواصل المبكرين.

باء – مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

حالات البلدان التي وافق عليها المجلس التنفيذي عام 2003

12 - **جمهورية الكونغو الديمقراطية.** حققت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدماً كبيراً في تدعيم عملية السلام خلال السنتين الماضيتين (على الرغم من استمرار نشوب أعمال العنف)، وتثبيت وضعها الاقتصادي، وخلق الظروف المواتية للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر على نحو مستدام. فقد تم في يونيو/حزيران 2003، تشكيل حكومة انتقالية تضم الجميع، وتلا ذلك بعد سنتين عقد انتخابات حرة وشفافة؛ وبدأ البلد مسيرة أداء متميز ضمن برامج مدعومة من صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية (برنامج بإشراف موظفي صندوق النقد الدولي، وترتيبات بموجب مرفق النمو والحد من الفقر، وقرض مجدد من المؤسسة الدولية للتنمية مع قروض من أجل الإنعاش الاقتصادي ومشروع طوارئ متعدد القطاعات للإصلاح والتعمير).

13 - وحَّدت الحكومة أسعار الصرف المتعددة وحررت الأسعار (بما في ذلك تطبيق آلية شفافة وتلقائية لتسعير المنتجات النفطية). وخرقت البلاد الحلقة المفرغة للتضخم المالي وتراجع قيمة العملة، وعادت إلى إجراءات الميزنة العادية (مركزية الإيرادات والمصروفات والحد من قنوات تدفق الأموال من خارج الميزانية وخطط شهرية من الخزانة عن التدفق النقدي)، وعززت إدارة الأموال العامة. إلا أنه على الرغم من أن الأداء المالي العام كان سليماً على العموم، فإن التحول المتوقع في المصروفات نحو أبواب الإنفاق المناصِرة للفقراء لم يتحقق (7% فقط من المصروفات مقابل نسبة مئوية منشودة قدرها 15%)، بسبب نقص الاستثمار الممول من الخارج والإنفاق الاجتماعي وازدياد المصروفات المتعلقة بالأمن والسيادة. وقد استطاعت الحكومة أن تبدأ بما يلي: إعادة بناء الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي، وإصلاح الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإعادة بناء البنى الأساسية المجتمعية وتعزيز قدرات البلاد المؤسسية والإدارية. وهناك تغييرات هامة قيد التنفيذ في البيئة القضائية والتنظيمية. وقد شرع بإصلاحات أخرى في القطاع المصرفي (قانون جديد للمصارف، واستقلال المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية، وخطة إنعاش للمصارف التجارية المليئة، وإجراءات للتوريد العام، ومراجعة حسابات الحكومة). وبلغ معدل النمو عام 2002، 3% تقريباً وتراجع معدل التضخم إلى 16% (من 135% عام 2001).

14 - وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لا يزيد عن 99 دولاراً أمريكياً (2002) بينما يعيش 80% من السكان تقريباً على أقل من 0.2 دولار أمريكي في اليوم الواحد. وأتى تصنيف جمهورية الكونغو الديمقراطية على مقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2001 في المرتبة 167 من أصل 175 بلداً. وتفوق معدلات وفيات الرضع والأطفال بكثير عن مثيلاتها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد تضاعف عدد الأشخاص الذين أصيبوا بفيروس العوز المناعي البشري 16 مرة في الفترة بين عامي 1990 و2000. وبلغ عدد الذين يعيشون مع فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز 1.1 مليون نسمة بحلول عام 2000 بينما بلغ عدد اليتامى بسبب الإيدز مليون طفل تقريباً. وتراجع العمر المتوقع عند الميلاد من 52 سنة عام 1994 إلى 41 سنة عام 2001. وتودي الملاريا بحياة 000 500 شخص في السنة. وفي عام 2000، كان عدد المصابين بمرض النوم 12.5 مليون نسمة. وفضلاً عن هذا، فقد ازداد انتشار مرض السل وأمراض الإسهال انتشاراً كبيراً علماً بأن 37% من السكان لا

يتمتعون بفرص الحصول على رعاية صحية نظامية ولا تتوافر المراحيض الصحية إلا لنسبة 18% من الأسر، ولا يتاح الوصول إلى مياه الشرب إلا لنسبة 41% من الأسر. ويعاني 41% من الأطفال دون سن الخامسة في المقاطعات الشرقية من سوء التغذية و26% من سوء التغذية الشديد. أما معدل تلقيح الأطفال ضد الأمراض فهو 29 في المائة. ولا يواظب على المدارس إلا 17% من الأطفال الذين هم في سن السادسة المطلوبة قانونا للانخراط في المدارس الابتدائية وتهبط هذه النسبة إلى 10% في المناطق الريفية. وعلى الرغم من أن أهداف التنمية للألفية تبدو صعبة المنال ما لم يحافظ على معدل نمو مستدام ومستحيل قدره 8 في المائة، فإن الحكومة تبقى مصممة على تحقيق تقدم كبير نحو بلوغ هذه الأهداف.

15 - تعتبر التنمية الريفية أداة أساسية للحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. وتنوي الحكومة أن تركز، خلال سنوات الإعمار الثلاث القادمة، على رفع القدرة الإنتاجية الزراعية والنهوض بكفاءة التسويق المحلي ووضع استراتيجية للتنمية الشاملة. وتنصب هذه الجهود على إصلاح الطرق والمسالك الفرعية الريفية وتوفير الخدمات الإرشادية الزراعية للمزارعين بالاقتران مع توزيع البذار ومبيدات الآفات. وتساند استراتيجية الصندوق القائمة والبرامج التي يضعها، الجهود التي تبذل لتحقيق هذه الأهداف؛ وسيكون لشراكته مع صندوق إنقاذ الطفولة البلجيكي وغيره من الأطراف صاحبة المصلحة دور حاسم في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

16 - **مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية.** في يوليو/تموز 2003، وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على حزمة شاملة لخفض ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واستحقاق هذا البلد لتخفيف عبء الديون بموجب مبادرة الديون المعززة هو في حد ذاته دليل على اعتراف المجتمع الدولي بالتقدم الهائل الذي حققه خلال السنتين الأخيرتين المتمثل في تشكيل حكومة انتقالية تضم الجميع وتدعيم عملية السلام وتثبيت الوضع الاقتصادي وخلق الظروف المواتية للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر.

17 - وفي ديسمبر/كانون الأول 2002، وهي سنة الأساس، بلغ صافي القيمة الحالية لديون جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يعادل 758% من قيمة الصادرات، وما يعادل 794 1% من قيمة الإيرادات (بعد تطبيق الآليات التقليدية لتخفيف الديون). ولبلوغ هدف تحقيق صافي قيمة حالية بنسبة 150% من قيمة الصادرات الذي تنص عليه المبادرة المعززة، يتوجب على جميع الجهات الدائنة المتعددة الأطراف أن تقدم خفضاً قدره **80.2%** بصافي القيمة الحالية للمبالغ المستحقة لها بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2002. ويتوقع بنتيجة ذلك، وبعد مرحلة انتقالية هشة من الاقتراض الإضافي لتمويل إعادة الإعمار، أن تتراجع نسبة الديون إلى الصادرات إلى 97% خلال عام 2009، ونسبة الديون إلى الإيرادات إلى ما دون 250% عام 2007، ونسبة خدمة الديون إلى 13.4 في المائة. ويقدر مجموع المبالغ المطلوبة لتخفيف سائر ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية لجميع الدائنين بنحو 6.3 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. واستناداً إلى الاقتسام النسبي للأعباء ستبلغ قيمة المساعدات متعددة الأطراف 2.5 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية، وستبلغ مساعدات الجهات الدائنة من نادي باريس 3.5 مليار دولار أمريكي، والدائنون الرسميون من غير نادي باريس 219 مليون دولار أمريكي، والمقرضون التجاريون 161 مليون دولار أمريكي وقد وافق المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2005 (الوثيقة EB 2003/80/18/Rev.1) على مشاركة الصندوق في تخفيف ديون

جمهورية الكونغو الديمقراطية بمبلغ 9.126 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أو 12.3 مليون دولار أمريكي تقريباً) بصافي القيمة الحالية لعام 2002[1]. ويمثل هذا المبلغ خفضاً لخدمة الديون بما يعادل 13.80 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الاسمية تقدم على مدى فترة 19 عاماً، إلا إذا تم استيعابها داخلياً (انظر أدناه).

18 - ستصل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نقطة الإنجاز عند الوفاء بالشروط التالية: (i) المحافظة على استقرار البيئة الاقتصادية الذي يثبت من خلال التنفيذ المرضي في إطار برنامج يلقى المساندة عبر ترتيبات في إطار مرفق النمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي ومن خلال تدابير إصلاحات هيكلية محددة في مجالات الحكم والتسيير (بما في ذلك عمليات تقييم جودة الخدمات العامة من جانب مجموعات المستخدمين)، والإدارة المالية الحكومية، وتتبع المصروفات العامة وتحسين بيئة الأعمال؛ و(ii) استكمال وثيقة استراتيجية الحد من الفقر من خلال عملية تشاركية (مقرر استكمالها بنهاية 2005) وإصدار أول تقرير سنوي عن التقدم المحرز في التنفيذ على أن يقترن كلاهما بموافقة عامة من المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ و(iii) تنفيذ مجموعة من التدابير المتصلة تحديدا بالحد من الفقر؛ و(iv) التأكد من مشاركة الجهات الدائنة الأخرى في عملية تخفيف الديون. ومن المتوقع أن تبلغ جمهورية الكونغو الديمقراطية نقطة إنجازها بنهاية عام 2006.

19 - **تسوية متأخرات جمهورية الكونغو المديمقراطية مع الصندوق.** تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أكثر من عقد من الزمن مشكلة تراكم المتأخرات التي أدت، في حالة الصندوق، إلى تعليق حافظتها القطرية في فبراير/شباط 1993. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2002، وهو تاريخ الأساس لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بلغت المتأخرات المستحقة للصندوق نحو 6.20 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، واستمرت المتأخرات في التراكم. وفي دورة المجلس الثامنة والسبعين في أبريل/نيسان 2003، أقر المجلس التنفيذي خطة تسوية متأخرات جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الوثيقة EB 2003/78/R.8). ويجري حالياً إعادة تنشيط الحافظة القطرية. ووفرت حكومة بلجيكا، نظراً لاقتراب نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة، مساعدة مالية قدرها 2.975 مليون يورو (نحو 2.70 مليون دولار أمريكي في حينه)، جزء منها كدفعة أولى لخطة تسوية المتأخرات، والجزء الآخر لتغطية المتطلبات الناجمة عن خفض خدمة الديون. واستناداً إلى السابقتين المتشابهتين المتعلقتين بغينيا – بيساو وسيراليون (الوثيقتان EB 2001/72/R.15 و EB 2002/76/R.9 اللتان تستندان إلى القرار الخاص بالسياسات المدرج في الوثيقة EB 2000/71/R.12)، وقد وافق المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2003 (الوثيقة EB 2003/80/R.18/Rev.1) على: (i) دمج خطة تسوية متأخرات جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن خطة تخفيف ديونها بصافي القيمة الحالية؛ (ii) توفير تخفيف للديون بنسبة 100% خلال الفترة المؤقتة. وسيخصص المبلغ المتبقي من المساهمة المالية من بلجيكا لمساندة هذا النهج، وسيكمل المبلغ من موارد الصندوق الخاصة، إلا إن أمكن حشد موارد أخرى.

[1] بلغ الدين الرئيسي المستحق على جمهورية الكونغو الديمقراطية للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2002 مبلغ 18.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ ويدخل ضمن هذا المبلغ عنصر رئيسي قدره 6.20 مليون وحدة حقوق سحب خاصة هي المتأخرات المترتبة بهذا التاريخ (بما فيها رسوم خدمة المتأخرات وقدرها 1.91 مليون وحدة حقوق سحب خاصة). ومجموع الديون المستحقة لأغراض مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هو 20.89 مليون وحدة بالقيمة الإسمية و 11.38 مليون وحدة بصافي القيمة الحالية.

20 - **بوركينا فاصو.** اتخذ المجلس التنفيذي قرار مشاركة الصندوق في تخفيف ديون بوركينا فاصو عملاً بالمبادرة الأصلية على أساس الوثيقة EB 97/62/R. 10/Rev.1 والوثيقة EB 2000/70/R.12 فيما يتصل بالتخفيف الإضافي الأصلي عند بلوغ نقطة الإنجاز. واستند قرار الصندوق بالمشاركة في المبادرة المعززة إلى الوثيقة EB 2000/71/R.12. وتبلغ قيمة الالتزام الإجمالي للصندوق في تخفيف ديون بوركينا فاصو عند نقطة اتخاذ القرار عملاً بالمبادرة المعززة 5.18 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999، ويدخل ضمن هذا الرقم المبلغ المعتمد قبلاً عملاً بإطار المبادرة الأصلية.

21 - وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية في أبريل/نيسان 2002 على أن بوركينا فاصو قد لبت بصورة مرضية الشروط اللازمة لبلوغ نقطة الإنجاز بموجب المبادرة المعززة وأنها بالتالي أصبحت مؤهلة لاستلام المقدار الكامل لتخفيف الديون الملتزم به عند نقطة اتخاذ القرار وهي يوليو/تموز 2001. إلا أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قررا لدى استعراضهما لمدى قدرة البلاد على تحمل الديون في مارس/آذار 2002، استناداً إلى بيانات نهاية عام 2001، أن المقدار الإجمالي المعتمد لتخفيف ديون بوركينا فاصو يترك نسبة صافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات في نهاية عام 2001 بحجم من الديون يصل إلى نحو 200% على مدى فترة طويلة. ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض الصادرات نتيجة هبوط أسعار القطن العالمية (الناجم في جانب منه عن الإعانات الضخمة في أسواق البلدان الصناعية) وإلى الأضرار اللاحقة بالمحاصيل نتيجة الطفيليات الزراعية. وفي ظل هذه التوقعات المتدهورة بشدة ووفقاً لما ينص عليه إطار سياسات مبادرة الديون، وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية على أن بوركينا فاصو: (i) عانت من تحول سلبي شديد في ظروفها الاقتصادية؛ و(ii) غدت مؤهلة للحصول على تخفيف إضافي للديون بغية التقليل من وطأة أي تغييرات سلبية تطرأ على نسب ديونها بسبب هزات خارجية تؤثر على الصادرات ولتدعيم قدرتها على تحمل الديون.

22 - وبغية الوصول إلى الرقم المستهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الديون إلى الصادرات وهو 150%، فإنه ينتظر من جميع الجهات الدائنة المتعددة الأطراف أن تزيد مساهماتها في تخفيف ديون بوركينا فاصو عبر تعديل العامل المشترك لتقليل الديون من 19.7% (بصافي القيمة الحالية للديون بنهاية عام 1999) عند نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المعززة إلى 29.9% بصافي القيمة الحالية لنهاية عام 2001.

23 - **استعراض التخفيف الإضافي عند نقطة الإنجاز.** أقر المجلس التنفيذي في دورته السادسة والسبعين في سبتمبر/أيلول 2002 (الوثيقة EB 2002/76/R.9) التخفيف الإضافي عند نقطة الإنجاز الذي سبق أن وافق عليه الصندوق في إطار المبادرة المعززة. ونظراً لتباين المنهجيات والمؤشرات المستخدمة لحساب تخفيف الدين والتخفيف الإضافي بين المبادرتين الأصلية والمعززة، فإن التخفيف الإضافي الذي اقترح على المجلس التنفيذي للصندوق إقراره عام 2002 لم يكن كافياً. وقد وافق المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2003 على تعديل مساهمة الصندوق في التخفيف من ديون بوركينا فاصو إلى مبلغ إجمالي يصل كحد أقصى إلى 7.18 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 9.00 ملايين دولار أمريكي تقريباً موزعة على 2.70 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999 و4.48 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية لعام 2001[2])، ويتضمن ذلك التخفيف المعتمد

2 رهناً باتفاق نهائي لتخفيف الديون مع البنك الدولي والحكومة. وفي حال التخفيض ينفذ التعديل تلقائياً دون الرجوع إلى المجلس التنفيذي.

سابقاً بقرارات من المجلس التنفيذي للصندوق والذي تم توفيره بالفعل. وسيصل هذا المبلغ، بصورة مؤقتة، إلى 10.80 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الاسمية على مدى تسع سنوات تقريباً. ولما كانت بوركينا فاصو قد بلغت نقطة الإنجاز بموجب المبادرة المعززة، فإن مفعول قرار المجلس التنفيذي يغدو ساريا على الفور.

التقديرات الحالية لتكاليف المبادرة التي تقع على عاتق الصندوق[3]

24 - . يقدر حالياً مجموع تكاليف مشاركة الصندوق في كامل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بصافي القيمة الحالية بمبلغ قدره 234.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (313 مليون دولار أمريكي)، وهو مبلغ يعادل بالقيمة الاسمية 352.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (471 مليون دولار أمريكي) تقريباً. وستبلغ هذه التكاليف، على أساس سنوي، مبلغ 37.8 مليون دولار أمريكي عام 2004، وستصل إلى الذروة عام 2005 حين تبلغ 39.8 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية. وسينتج عن ذلك تخفيض ديون 38 بلداً فقيراً مثقلاً بالديون ومديناً للصندوق بنسبة 52%، أي من 597 مليون دولار أمريكي إلى 284 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية على مدى عشرين سنة أساساً.

الالتزامات التي اضطلع بها الصندوق حتى اليوم

25 - التزم الصندوق حتى اليوم، بما في ذلك الاتفاق مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتخفيف ديون 27 بلداً وصلت إلى نقاط اتخاذ القرار الخاصة بها بموجب المبادرة المعززة بمبلغ إجمالي بصافي القيمة الحالية قدره 178.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (238.2 مليون دولار أمريكي). وعلى فرض تلبية شروط نقطة الإنجاز بسرعة وتحقيق انطلاقة قوية نسبياً لتخفيف الديون، فإن المبلغ سيصل إلى 258 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الإسمية (345 مليون دولار أمريكي) موزعة على فترات زمنية تختلف باختلاف البلدان وتتراوح بين سنتين و27 سنة (كما في ساوتومي وبرينشيبي) بل وحتى 35 سنة (نيكاراغوا).

تخفيف الديون المقدمة من الصندوق

26 - كما هو مبين في الجدول 2، بلغ ما قدمه الصندوق من تخفيف للديون حتى 30 سبتمبر/أيلول 2003 نحو 20.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (27.5 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية باستثناء الحالات الانتقالية التي يقدم فيها الصندوق تخفيفاً مؤقتاً. ويجري تمويل ذلك من المساهمات الخارجية (35%) ومن موارد الصندوق الخاصة (65 في المائة).

3 نظراً للتغييرات التي تطرأ على أسعار الصرف وحرصاً على عدم تغيير الأرقام بكثرة، فإن التقديرات المقدمة في هذا الجزء المتعلق بالصندوق محسوبة على أساس سعر الصرف بتاريخ يوليو/تموز 2002 (1.00وحدة حقوق سحب خاصة = 1.33644 دولار أمريكي) وليس على أساس سعر الصرف الحالي وهو 1.4 تقريباً، ما لم ينص على خلاف ذلك.

الجدول 2: تخفيف الدين المقدم
(بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2003)

البلد	التخفيف المقدم (بوحدات حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية)
بنين	24 971
بوليفيا	5 064 436
بوركينا فاصو	1 699 186
غيانا (المبادرة الأصلية)	630 000
مالي	1 835 865
موريتانيا	632 029
موزامبيق	3 324 830
جمهورية تنزانيا المتحدة	1 650 606
أوغندا	5 782 792
المجموع	**20 644 716**

جهود الصندوق في تعبئة الموارد

27 - عملاً بوثيقة الصندوق REPL.VI/3/INF.3، وحرصاً على الحد من أثر مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على موارده المتاحة من أجل الالتزام بقروض ومنح جديدة، فإن الصندوق يعكف بنشاط على تعبئة موارد خارجية إضافية. وتهدف استراتيجية الصندوق المثلثة الاتجاهات في مجال تعبئة الموارد إلى الحصول على ما يلي: مساهمات مباشرة من الجهات المانحة إلى الصندوق؛ ومساهمات من الجهات المانحة مخصصة للصندوق توزع من خلال الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي؛ و، وهو الأهم، حصول الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على التمويل الرئيسي من الصندوق الاستئماني على أساس مشابه لذلك الذي تتبعه مصارف التنمية المتعددة الأطراف الأخرى المشاركة في المبادرة. ويبين الجدول 3 نتائج هذه الجهود الحثيثة بنهاية سبتمبر/أيلول 2003. وتبلغ الموارد الخارجية التي يجري تعبئتها حالياً نحو 13.3% من مجموع تكاليف الصندوق في إطار المبادرة بالقيمة الاسمية.

الجدول 3: المساهمات التي سددتها الجهات المانحة أو تعهدت بها أو تنظر جدياً في تقديمها[أ]
(بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2003)

الجهة المانحة	المبالغ بالدولار الأمريكي بالقيمة الجارية
بلجيكا	2 713 086
ألمانيا	6 988 921
آيسلندا	250 000
إيطاليا	4 314 084
لوكسمبورغ	800 193
هولندا	12 311 737
النرويج	5 700 000
السويد	17 000 000
سويسرا	3 000 000
المفوضية الأوروبية	9 697 750
المجموع	**62 775 771**

(أ) ينبغي ملاحظة أن الموارد التي يتم التعهد بها تصرف على مدى فترة من الزمن على دفعات لذلك فإن الأرقام بالدولار الأمريكي تختلف عن المبالغ المتعهد بها بسبب تقلبات أسعار الصرف.